

إشراف البنك المركزي على البنوك التجارية

إعداد الطالبه/

زهراء محمد حسن النعمي

242001619

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2024



٤	مقدمة:
٤	مشكلة الدراسة:
٥	أهمية الدراسة:
٦	أهداف الدراسة:
٦	تساؤلات الدراسة:
٦	فروض الدراسة:
٧	الدراسات السابقة:
٩	تطبيق النظرية في الدراسة:
١٠	المنهجية وطرق البحث:
١١	أدوات الدراسة:
١٢	حدود الدراسة :
١٣	المراجع:

مقدمة:

يُعتبر البنك المركزي في الوقت الحاضر الوكالة الأساسية للسياسة النقدية، ويؤدي أيضًا وظائف مهمة تتعلق بالاستقرار المالي، والتي تبرز أكثر في أوقات الاضطرابات المالية. يختلف هيكل هذه الأدوار والمسؤوليات، بالإضافة إلى مجموعة الوظائف الأخرى المخصصة، بين البلدان (ديفيد آرثر ٢٠٠٩).

فيما يتعلق بكيفية هيكله الإشراف، يعتبر القرار حول ما إذا كان من الأفضل إسناد مهمة الإشراف المصرفي إلى البنوك المركزية أو إلى وكالة أخرى قضية سياسية رئيسية. إذ يثير هذا الموضوع جدلاً حول ما إذا كانت إضافة وظيفة الإشراف المصرفي إلى مسؤوليات البنوك المركزية قد تؤدي إلى الإرهاق. كما توجد مخاوف من أن الإشراف من قبل البنوك المركزية على أنشطة البنوك قد يسبب تضارباً في المصالح، خاصةً خلال فترات الركود، حيث قد يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية مفرطة التساهل لمحاولة احتواء الآثار السلبية على جودة وربحية الائتمان المصرفي، مما يعرض المصادقية للخطر (إي فيليبس ديفيس وأوغوتشي أوباسي، ٢٠٠٩).

يعد الإشراف على عمل المؤسسات المالية وتنظيمها من الوظائف المهمة للبنك المركزي، حيث إن القطاع المالي لن يتمكن من الاضطلاع بدوره في تنظيم الاقتصاد الكلي وتحقيق أهداف السياسة النقدية بسلاسة إلا عندما تكون سلطة الإشراف والتنظيم قد تم تنفيذها بشكل صحيح. لذا، أولت جميع البنوك المركزية في العالم اهتماماً كبيراً بالرقابة والتنظيم، وأنشأت إدارات خاصة مع توفير العدد الكافي من الموظفين لهذا الغرض (تونغ زينجين، ٢٠١٥).

يرتبط الإشراف على البنك المركزي ارتباطاً وثيقاً بالأعمال الائتمانية للبنوك التجارية. أولاً، يمكن للبنك المركزي تشديد أو تخفيف السياسة النقدية للسيطرة بشكل غير مباشر على حجم صناديق الائتمان للبنوك التجارية. ثانياً، تحسين نوعية الموظفين التنظيميين وبناء البنية التحتية للمعلومات التنظيمية يمكن أن يساهم بشكل أكثر فعالية في منع مخاطر الائتمان للبنوك التجارية وتقليلها. ثالثاً، تظهر الدراسات من منظور السياسة الاحترازية الكلية أن إدخال السياسة الاحترازية بناءً على السياسة النقدية يؤدي إلى الحد من التقلبات الاقتصادية. وعندما تواجه السوق المالية ضغوطاً قوية ؛ (LI Tingen، وآخرون، 2021).

مشكلة الدراسة:

النظام المالي متماسك بإحكام. مكوناته متماسكة بالثقة. وفشل بنك واحد فقط قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في النظام وتعرض نزاهته للخطر. على سبيل المثال، من الممكن أن ينتشر التدافع على البنوك بسرعة من المؤسسات المتعثرة إلى المؤسسات السليمة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الإضرار بها. وكما هو الحال مع قطع الدومينو، فإن سقوط بنك واحد قد يؤدي إلى انهيار العديد من البنوك الأخرى.

إن معرفة أن البنوك تخضع للإشراف من شأنه أن يطمئن الأسواق والمودعين، الأمر الذي يقلل من احتمالات هروب البنوك وغير ذلك من أشكال العدوى المالية. لا يستطيع المدخرون العاديون تقييم سلامة البنك وسلامته، وليس لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الضرورية وربما يفكرون إلى المعرفة الأساسية المطلوبة. ولذلك، فإن الجهات الرقابية تعمل من أجل المصلحة العامة من خلال التحقق بانتظام من ثقافة المخاطر في البنوك وحوكمة الشركات، ومن خلال منح (أو سحب) التراخيص المصرفية.

وعلى النقيض من الإشراف، فإن البنوك المركزية هي في الغالب شكل من أشكال النشاط المصرفي وليس نشاطاً إدارياً. وفي حين تقوم السلطات الإدارية بوضع القواعد القانونية وتفسيرها وتطبيقها، فإن معظم أنشطة البنوك المركزية تتطوي على معاملات على أساس المقايضة، مثل أخذ الودائع من البنوك، أو منح القروض للبنوك، أو شراء وبيع الأصول في الأسواق المفتوحة. يتم تحديد شروط هذه المعاملات من قبل البنك المركزي، ولكن، باستثناء واحد، تشارك الأطراف المقابلة طوعاً في هذه المعاملات ولا تضطر إلى القيام بذلك بأمر من البنك المركزي أو الحكومة. يتم توفير الاستثناء من هذه القاعدة من خلال الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي التي تجبر البنوك على الاحتفاظ بالنقد أو الودائع لدى البنك المركزي. إن تحديد الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي هو عمل إداري. إن حقيقة كون البنك المركزي بنكاً لها نتيجتان مهمتان: أولاً، بغض النظر عن كيفية عمله، فإن عملياته تولد مكاسب غير متوقعة لأطرافه المقابلة وربما المزيد من المكاسب غير المتوقعة للأطراف المقابلة من الأطراف المقابلة. ثانياً، بغض النظر عن كيفية عمل البنك المركزي، فإنه معرض للمخاطر الناجمة عن أنشطته. (مارتن هيلويج، ٢٠١٤)

أهمية الدراسة:

النظام المصرفي الفعال درجة عالية من الثقة. وهنا تكون المسؤوليات الإشرافية والتنظيمية للبنك المركزي ذات قيمة خاصة، لأنه إذا تم تنفيذها بشكل كامل وجيد، فيمكنها تقديم ضمانات بأن المؤسسات المصرفية تدير شؤونها بطريقة آمنة وسليمة، وبطريقة تتفق مع المعايير المصرفية الدولية. ويساعد ذلك على منح العملاء، المحليين والأجانب، الثقة في قدرتهم على الاعتماد على أداء المؤسسات المعنية. إن الإشراف والتنظيم الفعالين يصبان في مصلحة المصرفيين التجاريين، حيث يساعدان على جعل مؤسساتهم ذات مصداقية، على الصعيدين الدولي والمحلي، حتى يتمكنوا من المشاركة الكاملة في الأسواق العالمية ومع قاعدة متنوعة من العملاء.

وفي اقتصادات السوق، يلعب النظام المصرفي دوراً حاسماً في جمع الأموال من تعبئة المدخرات العامة وتوجيه هذه الموارد الائتمانية نحو استخداماتها الأكثر فعالية.

عادةً ما تجد الاقتصادات ذات الأنظمة المصرفية البسيطة أو المتخلفة عائقاً لتكوين رأس المال والإنتاجية والنمو. يمكن للنظام المصرفي الفعال أن يسهم، مع مرور الوقت، في النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة واتجاه البنوك المركزية ودورها في الرقابة على البنوك التجارية. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال النقاط التالية:

١. دراسة طبيعة البنوك المركزية.
٢. تحديد أهمية ووظائف البنوك المركزية.
٣. توضيح دور البنوك المركزية في الرقابة على البنوك التجارية.

تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي طبيعة البنك المركزي؟
- ما هي الأدوار والتحديات الرئيسية للبنوك المركزية في الرقابة على البنوك التجارية؟

فروض الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق سياسات البنك المركزي السعودي بأبعادها (الإطار القانوني – التزام الإدارة العليا – المعرفة والتدريب – الموارد والتجهيزات) على استقرار القطاع المالي في المملكة العربية السعودية.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإطار القانوني لسياسات البنك المركزي السعودي على استقرار القطاع المالي في المملكة العربية السعودية.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لالتزام الإدارة العليا في البنك المركزي السعودي بسياساته على استقرار القطاع المالي في المملكة العربية السعودية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمعرفة والتدريب فيما يخص سياسات البنك المركزي على استقرار القطاع المالي في المملكة العربية السعودية.
- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للموارد والتجهيزات التي يوفرها البنك المركزي السعودي على استقرار القطاع المالي في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية: محمد الجاسر وأحمد بانافع، (2014)

كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف. وقد مكن ذلك الأسر والشركات من تحسين قراراتها بشأن الإنفاق والاستثمار، وبالتالي شجع الاستثمار طويل الأجل في البلاد، مما أدى إلى تحسين خلق فرص العمل والإنتاجية. تعتمد السياسة النقدية على ثلاثة أدوات أساسية. وتشمل هذه: ممر سياسة أسعار الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي القانوني، وإصدار سندات مؤسسة النقد العربي السعودي. تنشط مؤسسة النقد العربي السعودي بشكل كبير من حيث إدارة السيولة بين البنوك لحماية الاستقرار النقدي والمالي.

تعمل إجراءات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية بشكل رئيسي من خلال قناة الائتمان المصرفي للمساهمة في تحقيق استقرار الأسعار وسعر الصرف. على سبيل المثال، يميل التغيير في سعر إعادة الشراء إلى التأثير على أسعار الفائدة بين البنوك، والتي بدورها تؤثر على أسعار الإقراض المصرفي والطلب على الائتمان المصرفي من قبل الأسر والشركات. وبالمثل، فإن التغيير في متطلبات الاحتياطي القانوني يؤثر بشكل مباشر على كمية الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك، وبالتالي قدرتها على الإقراض. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك خمس مؤسسات ائتمانية متخصصة غير مصرفية تعمل في المملكة العربية السعودية. تم إنشاؤها لتقديم الائتمان لقطاعات معينة مثل العقارات والصناعة.

لقد كان أداء إطار السياسة النقدية الذي كان فعالاً في المملكة العربية السعودية جيداً على مر السنين. وفي حين تمكنت السلطات من الحفاظ على استقرار الأسعار وسعر الصرف بفضل الإدارة النقدية الفعالة، فقد ساهمت أيضاً في النمو والتنمية على المستوى الوطني. وفي الأسابيع الأخيرة، شهد ربط

الريال السعودي بعض الضغوط بسبب المضاربات بسبب الانخفاض المستمر في عائدات تصدير النفط وكذلك احتياطات العملات الأجنبية. ومع ذلك، فقد أثبتت الاحتياطات الخارجية والمالية أنها قوية بما فيها الكفاية مع عودة الأسعار الآجلة للدولار مقابل الريال إلى طبيعتها.

مؤسسة النقد العربي السعودي والنظام المصرفي السعودي: أحمد بانافع، روري مكلويد، (٢٠١٧)

وكما هو الحال في الدول النامية الأخرى، يتكون النظام المالي السعودي من القطاع الخاص والقطاع العام. البنوك التجارية وشركات التأمين والتمويل والبنوك الاستثمارية تعمل في القطاع الخاص. في القطاع العام هناك نوعان من الهيئات. أولاً، المؤسسات الحكومية المستقلة (وتسمى أيضاً الصناديق شبه الحكومية) مثل صندوق الاستثمارات العامة (PIF)، والتي تستثمر في الأصول المحلية والأجنبية. وثانياً، مقدمو الائتمان مثل صندوق التنمية العقارية (REDF) لقد لعبوا دوراً أكبر بكثير في الماضي عندما كان القطاع الخاص أقل تطوراً. ومع تولي القطاع الخاص زمام الأمور، وزيادة تعقيد النظام المالي، أصبحت مؤسسة النقد العربي السعودي مثقلة بمهام تتجاوز نطاقها وخبرتها. أدى إنشاء هيئة سوق المال لتنظيم البنوك الاستثمارية إلى إزالة دور واحد، لكن الأدوار الأخرى ظلت في أيدي البنك المركزي.

وكان البنك المركزي من وقت لآخر هدفاً للوم. والتصور السائد بين الجمهور السعودي هو أن مؤسسة النقد العربي السعودي تقف في الغالب إلى جانب البنوك. على سبيل المثال، تعرضت لانتقادات شديدة لأنها لم تفعل ما يكفي لحماية المستثمرين الأفراد من خلال منع الفقاعة التي سبقت انهيار سوق الأوراق المالية في عام ٢٠٠٦ أو احتواءها بمجرد حدوثها. في مناسبات في تاريخها، تواصلت مع مؤسسة النقد العربي السعودي أفراد وشركات من ذوي الثروات العالية الذين انخرطوا في أنشطة محفوفة بالمخاطر وخسروا أموالاً، وأرادوا من البنك المركزي إنقاذهم. وهذه مسألة دائمة، ولكن من الواضح أن مؤسسة النقد العربي السعودي لا تستطيع إلغاء الالتزامات التعاقدية للبنك والعميل. إن دوره كمنظم ومشرف يعني أن البنك المركزي هو الوصي على النظام المالي وتمثل مهمته في الحفاظ على الاستقرار المالي. وقد يعني هذا تقييد أنشطة البنوك، مثل تقييد القروض الهامشية وتحذيرها من التوسع الائتماني المفرط. ولكن ليس هناك الكثير مما يمكن القيام به لإرغام البنوك على تحسين نطاق خدماتها التي تقدمها للجمهور أو تحسين الطريقة التي تتعامل بها مع العملاء.

لقد قدمت اختبار النظام المصرفي السعودي في السراء والضراء، حيث تباينت أسعار النفط بشكل غير متوقع. على الرغم من وجود مشكلات مع البنوك الفردية من وقت لآخر، مثلما حدث عندما أصبح بنك القاهرة السعودي معسراً من الناحية الفنية في الثمانينيات بعد المضاربة في المعادن الثمينة، لم يكن هناك أي شيء قريب من الأزمات المصرفية النظامية التي عانت منها الاقتصادات المتقدمة في الماضي. سنوات قليلة. وترجع مرونة النظام إلى الوضع المالي القوي للبنوك المحلية، وحكمة قانون الرقابة المصرفية والإشراف القوي.

تطبيق النظرية في الدراسة :

تعريف البنك المركزي ومؤسسة النقد العربي السعودي: سى إيه إيه، (٢٠١٠) مؤسسة النقد العربي السعودي، (٢٠١٥) البنك المركزي هو مؤسسة مالية تتمتع بالسيطرة المميزة على إنتاج وتوزيع الأموال والائتمان لدولة أو مجموعة من الدول. في الاقتصادات الحديثة، عادة ما يكون البنك المركزي مسؤولاً عن صياغة السياسة النقدية وتنظيم البنوك الأعضاء. فالبنوك المركزية بطبيعتها مؤسسات غير قائمة على السوق أو حتى مؤسسات مناهضة للمنافسة. على الرغم من تأميم بعضها، إلا أن العديد من البنوك المركزية ليست وكالات حكومية، ولذا غالباً ما توصف بأنها مستقلة سياسياً. ومع ذلك، حتى لو لم يكن البنك المركزي مملوكاً قانونياً للحكومة، فإن امتيازاته محددة ومحمية بموجب القانون.

مؤسسة النقد العربي السعودي هي البنك المركزي للمملكة العربية السعودية الذي تم تأسيسه عام ١٩٥٢ وتؤدي وظائف نقدية مهمة بدءاً من إصدار العملة وحتى الحفاظ على الاستقرار النقدي. قبل تأسيس مؤسسة النقد العربي السعودي، كان البنك السعودي الهولندي يحتفظ بجميع عائدات المملكة النفطية وأصول الذهب نيابة عن الحكومة. منذ إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي، لعبت دوراً رئيسياً في التقدم الاقتصادي للبلاد. في هذا المشروع، سوف نستكشف جميع وظائف البنك وسياساته وأدائه.

تعد مؤسسة النقد العربي السعودي (SAA) واحدة من أهم السلطات في المملكة العربية السعودية. مهمتها الأولى هي حجز الريال السعودي الوطني. ويأتي هذا التصريح لتعزيز ودعم ترسيخ العملة السعودية في الأسواق العالمية. إنهم يسعون دائماً إلى وجود قطاع مصرفي فعال لتعزيز الأنشطة للوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة.

دور البنك المركزي في التنمية الاقتصادية: يهدف البنك المركزي في الدولة النامية إلى تعزيز وصيانة مستوى متزايد من الإنتاج والتوظيف والدخل الحقيقي في البلاد. تم منح البنوك المركزية في غالبية البلدان المتخلفة صلاحيات واسعة لتعزيز نمو هذه الاقتصاديات. ولذلك يقومون بالمهام التالية لتحقيق هذه الغاية: (لوبوس كواماريك، ٢٠١١)

إنشاء وتوسيع المؤسسات المالية: أحد أهداف البنك المركزي في دولة متخلفة هو تحسين العملة ونظام الائتمان. ويلزم إنشاء المزيد من البنوك والمؤسسات المالية لتوفير تسهيلات ائتمانية أكبر وتحويل المدخرات الطوعية إلى قنوات إنتاجية. تتمركز المؤسسات المالية في المدن الكبرى وفي البلدان المختلفة

وتوفر التسهيلات الائتمانية للعقارات والمزارع والمنازل الصناعية والتجارية الكبيرة.

لتعديل المناسب بين الطلب على النقود وعرضها: يلعب البنك المركزي دوراً مهماً في إحداث التعديل المناسب بين الطلب على الأموال وعرضها. وينعكس عدم التوازن بين الاثنين في مستوى الأسعار. إن

النقص في المعروض النقدي سوف يعوق النمو، في حين أن فائضه سيؤدي إلى التضخم. مع تطور الاقتصاد، من المرجح أن يرتفع الطلب على النقود بسبب التسييل التدريجي للقطاع غير النقدي وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والأسعار.

سياسة سعر الفائدة المناسبة: في بلد متخلف، يقف هيكل أسعار الفائدة عند مستوى مرتفع للغاية. وهناك أيضًا فوارق واسعة بين أسعار الفائدة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وبين أسعار الفائدة في مختلف قطاعات الاقتصاد. إن وجود أسعار فائدة مرتفعة يشكل عائقًا أمام نمو الاستثمار الخاص والعام في اقتصاد متخلف.

إدارة الديون: تعد إدارة الديون إحدى أهم وظائف البنك المركزي في الدول المتخلفة. وينبغي لها أن تهدف إلى التوقيت المناسب وإصدار السندات الحكومية، وثبتت استقرار أسعارها، وتقليل تكاليف خدمة الدين العام. البنك المركزي هو الذي يتولى بيع وشراء السندات الحكومية وإجراء تغييرات في الوقت المناسب في هيكل وتكوين الدين العام.

مراقبة الائتمان: ويجب أن يهدف البنك المركزي أيضًا إلى التحكم في الائتمان من أجل التأثير على أنماط الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد النامي. هدفها الرئيسي هو السيطرة على الضغوط التضخمية الناشئة في عملية التنمية. وهذا يتطلب استخدام الأساليب الكمية والنوعية لمراقبة الائتمان.

حل مشكلة ميزان المدفوعات: يجب أن يهدف البنك المركزي أيضًا إلى منع وحل مشكلة ميزان المدفوعات في الاقتصاد النامي. وتواجه هذه الاقتصادات صعوبات خطيرة في ميزان المدفوعات لتحقيق أهداف خطط التنمية. وينشأ خلل في التوازن بين الواردات والصادرات، وهو اختلال يتسع باستمرار مع التنمية. وبالتالي، يلعب البنك المركزي دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي لدولة نامية من خلال التدابير المختلفة التي تمت مناقشتها أعلاه. وينبغي لها أن تعزز النمو الاقتصادي المستقر، وتساعد في تحقيق التوظيف الكامل للموارد، والتغلب على اختلال ميزان المدفوعات، وتحقيق استقرار أسعار الصرف.

المنهجية وطرق البحث :

المشاركات:

هذه دراسة وصفية (بحث نوعي) بمنهج استقرائي. تناولنا هنا العديد من الدراسات والأبحاث والمؤلفات السابقة التي تناولت دراسة تفصيلية حول رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية. وقد تم ربط وتحليل الدراسات القديمة والحديثة في هذا المجال مع أسئلة البحث للتوصل إلى نتيجة البحث. يقوم بإجراء البحث مجموعة من طلاب الدراسات العليا في كلية إدارة الأعمال (قسم التمويل). يُعد جمع

المعلومات من مصادر مختلفة جزءاً حيوياً من هذه العملية.

التدابير:

يتم جمع البيانات باستخدام المستندات المتاحة، مثل الكتب والمجلات والرسائل والمقالات الصحفية والمواقع الإلكترونية. مصدر البيانات الفعلية هو البيانات الثانوية، وسيقوم الباحثون بقياس ما يلي:

- ما هي طبيعة البنك المركزي؟
- ما هي الأدوار والتحديات الرئيسية للبنوك المركزية في الرقابة على البنوك التجارية؟

تصميم البحث:

يشير تصميم البحث إلى الاستراتيجية الشاملة المستخدمة لإجراء البحث، والتي تحدد خطة موجزة ومنطقية لمعالجة أسئلة البحث المحددة من خلال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها. تصميم البحث هو مخطط للعمل البحثي التجريبي الذي يرشد الباحث بطريقة علمية نحو تحقيق الأهداف.

الإجراءات:

تحديد الأساليب التحليلية والإحصائية المستخدمة في استخلاص النتائج وبيان التوصيات. وقد مر هذا البحث بأربع مراحل رئيسية، بدءاً من مراجعة البيانات إلى تحليل النتائج.

- المرحلة الأولى: قمنا بفحص المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت والاطلاع عليها
- . المرحلة الثانية: تم جمع المعلومات وترتيبها وتوصيفها.
- المرحلة الثالثة: تم الربط بين المعلومات التي تم جمعها.
- المرحلة الرابعة: تحليل المعلومات والتوصل إلى بعض القرارات.

أدوات الدراسة :

يعد الإشراف على عمل المؤسسات المالية وتنظيمه من الوظائف المهمة للبنك المركزي. ولن يتمكن القطاع المالي من الاضطلاع بدوره بشكل كامل في تنظيم الاقتصاد الكلي ومراقبته وتحقيق أهداف السياسة النقدية بسلاسة إلا عندما تتم متابعة سلطة الإشراف والتنظيم على النحو الصحيح، ويتم تنفيذ الإشراف والتنظيم على النحو الواجب. ولذلك أولت جميع البنوك المركزية في العالم اهتماماً كبيراً

بالرقابة والتنظيم، وأنشأت إدارات خاصة، ووفرت العدد الكافي من الموظفين لهذا الغرض.

يرتبط الإشراف على البنك المركزي ارتباطاً وثيقاً بالأعمال الائتمانية للبنوك التجارية. أولاً، يمكن للبنك المركزي تشديد أو تخفيف السياسة النقدية للسيطرة بشكل غير مباشر على حجم صناديق الائتمان للبنوك التجارية؛ ثانياً، تحسين نوعية الموظفين التنظيميين وبناء البنية التحتية للمعلومات التنظيمية يمكن أن يمنع بشكل أكثر فعالية مخاطر الائتمان للبنوك التجارية وتقليل مخاطر الائتمان. ثالثاً، تظهر الدراسات من منظور السياسة الاحترازية الكلية أن إدخال السياسة الاحترازية الكلية على أساس السياسة النقدية يؤدي إلى الحد من التقلبات الاقتصادية.

وعندما تواجه السوق المالية ضربة قوية، ينبغي تنفيذ السياسة الاحترازية الكلية جنباً إلى جنب مع السياسة النقدية للحد من التقلبات في أسعار العقارات ومعدل نمو الائتمان. يمكن للسياسة الاحترازية الكلية أن تعمل على تحسين بصيرة وكفاءة السياسة النقدية للبنك المركزي.

يتحكم البنك المركزي في عرض النقود وكذلك في كيفية وصولها إلى المستهلك. فهي لا تستطيع طباعة الأموال وضخها في الاقتصاد فحسب، بل يمكنها أيضاً تنظيم توزيع البنوك التجارية لها. يتحكم البنك المركزي في السياسة النقدية، والتي تشمل السيطرة على التضخم وأسعار الصرف والمعرض النقدي. لديها عدد من الأدوات التي تستخدمها للسيطرة على هذا. على سبيل المثال، يمكنها تحديد أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، وشراء العملات الأجنبية لإضعاف العملة المحلية، والانخراط في عمليات السوق المفتوحة عن طريق شراء الأصول من المؤسسات المالية. وفي المقابل، يستخدم البنك المركزي الأدوات النقدية لتحقيق أهدافه. وتختلف هذه الأهداف من بلد إلى آخر، ولكنها تشمل عموماً أهدافاً للتضخم والبطالة والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي .

حدود الدراسة :

- **حدود موضوعية :** اقتصرَت الدراسة للتعرف على أثر تطبيق إجراءات السياسة النقدية في إشراف البنك المركزي على البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية
- **حدود مكانية:** ستقتصر الدراسة على إشراف البنك المركزي بالمملكة العربية السعودية.
- **حدود زمانية :** سيتم إعداد الدراسة في عام ٢٠٢٤.
- **حدود بشرية :** اقتصرَت الدراسة على العاملين في البنك المركزي بالمملكة العربية السعودية

المراجع:

- أدر، جي.، كاسترو، بي.، وتوفار، سي. إي. (٢٠١٦) "هل رأس مال البنك المركزي مهم للسياسة النقدية؟ مراجعة الاقتصاديات المفتوحة، (١) ٢٧.
- أجور، أي. (٢٠١٩) إعادة النظر في المحددات المؤسسية لاستقلالية البنك المركزي. رسائل الاقتصاد التطبيقي.
- أحمد بانافع، روري ماكلويد، (٢٠١٧) "مؤسسة النقد العربي السعودي، ١٩٥٢-٢٠١٦"، دار سبرينغر الدولية للنشر.
- أنتيبين ديمتري ألكسيفيتش وآخرون، (٢٠١٧) "الرقابة المصرفية: الاتجاهات والآفاق الحالية"، التقدم في بحوث الاقتصاد والأعمال والإدارة، المجلد. ٣٨.
- سي إي أيه جود هارت، (٢٠١٠) "الدور المتغير للبنوك المركزية"، أوراق عمل بنك التسويات الدولية، رقم ٣٢٦.
- كارل واليش، (٢٠١٥) "الأهداف والقواعد في تصميم البنك المركزي"، المجلة الدولية للبنوك المركزية، (٤) ١١.
- ديفيد آرثر، (٢٠٠٩) "قضايا في حوكمة البنوك المركزية"، ورقة عمل.
- فيليب ديفيس وأوغوتشي أوباسي، (٢٠٠٩) "فاعلية الإشراف المصرفي"، ورقة عمل رقم ٢٧-٠٩، جامعة برونييل وNIESR، لندن.
- إرنست جانان ودوناتو ماسكياندارو، (٢٠١٦) "البنوك المركزية والسياسة النقدية"، منشور مشترك مع مركز CAREFIN BAFFI، جامعة بوكوني.
- جوزيبي أورا لاندو وإدوارد بيس، (٢٠٢١) "الأوقات الصعبة للتأمين والخدمات المصرفية والإشراف المالي في المملكة العربية السعودية"، العلوم الإدارية، المجلد. ١١، إيس ١٠ CAS، Crossref Scholar Google.
- وآخرون، CAS، Tingen LI (11)، Crossref Google الباحث العلمي من / ٢٠٢١-٠٠ X.111.1.13 <http://dx.doi.org/10.1037.843>
- لوبيش كوماريك، (٢٠١١) "كتاب البنوك المركزية"، مطبعة الإدارة، الطبعة الثالثة.

- مارتن هيلويج، (٢٠١٤) “الاستقرار المالي، والسياسة النقدية، والرقابة المصرفية، والبنوك المركزية”، مطبوعات أولية لمعهد ماكس بلانك لأبحاث السلع الجماعية.
- مايكل أكلين، أندرياس كيرن، ماريو نيجري، (٢٠٢١) “هل يؤدي استقلال البنك المركزي إلى زيادة عدم المساواة؟ مجموعة البنك الدولي، ورقة عمل لأبحاث السياسات رقم ٩٥٢٢.
- محمد الرمادي، ٢٠٠٩، “تطور التنظيم والإشراف المصرفي: دراسة حالة لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)”，المجلة الدولية للتمويل والإدارة الإسلامية والشرق أوسطية، المجلد ٢ رقم ٣.
- محمد الجاسر وأحمد بانافع، ٢٠١٤، “أدوات وإجراءات السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل.
- ناصر أحمد ساركين دوري، ٢٠١٦، “أثر تمويل التنمية من البنك المركزي النيجيري على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا”，المجلة الأفرو آسيوية للعلوم الاجتماعية، المجلد السابع، العدد الأول.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، ٢٠١٥، التقرير السنوي.
- شيخ، سلمان، ٢٠٠٩، “دور البنك المركزي في التمويل الإسلامي”，ورقة عمل.
- تونغ زينجين، ٢٠١٥، “دور التنظيم والإشراف على البنك المركزي”，صندوق النقد الدولي.



Mid–Ocean University

College of Management

Department of Financial Technology

Central Bank Supervision of Commercial Banks

Preparation:

Zahra Mohammed Alnami

242001619

Supervision:

Dr. AL Faisal Abdul hamid

Dr. Fayez Jarad

1445–2024